

اعتراضات ابن هشام على الألفية في كتابه أوضح المسالك (من أول الكتاب إلى باب لا النافية للجنس)

إعداد

عبد الله محمود الجاموس
رئيس قسم اللغة العربية بمعهد السميط في دولة الكويت
البريد الإلكتروني **abozahra33@hotmail.com**

الأستاذ الدكتور عاصم شحادة علي
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا

2018م

اعتراضات ابن هشام على الألفية في كتابه أوضح المسالك (من أول الكتاب إلى باب لا النافية للجنس)

ملخص البحث

البحث يتناول جانباً من الآثار الكثيرة التي أحدثتها ألفية ابن مالك، وجانباً من الحركة العلمية النقاشية التي توالفت بعد ألفية ابن مالك، فابن هشام - وهو أحد شراح الألفية - وجه عدة اعتراضات أثناء شرحه للألفية في بعض المسائل النحوية والأحكام التي أصدرها ابن مالك، وتأتي أهمية هذه الاعتراضات كونها تصدر من إمام كبير كابن هشام، الذي شهد له القاصي والداني بأنه حامل لواء العربية ومنظرها، ولا أدلّ عليه مثل كتبه التي ألفها في هذا الفن.

فقمّت بجمع هذه الملاحظات والاعتراضات، وطرحتها في بساط النقد والمناقشة العلمية البحتة، لأنّبين مدى صحة هذه الاعتراضات ودقّتها، مؤيداً ما كتبه بأقوال علماء النحو وجهابذة هذا الفن.

ورتبّت هذه الاعتراضات بحسب ترتيب ورودها في شرح ابن هشام المسمى "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، وهو نفس ترتيب الألفية.

تمهيد

ابن هشام من أشهر شراح ألفية ابن مالك، وكتابه "أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك" وصل الآفاق في الشهرة والتناول بين طلبة العلم والنحاة قديما وحديثا، وقامت عليه حواش وتعليقات كثيرة، من أشهرها:

- أ- حاشية عز الدين محمد بن شرف الدين أبي بكر بن جماعة¹، المتوفى سنة 819هـ .
- ب- " شرح التوضيح "² لابن هلال الحلبي الحنفي المتوفى سنة 824هـ³ .
- ج- " حاشية الحفيد "⁴ شهاب الدين المعروف بحفيد ابن هشام المتوفى سنة 835هـ .
- د- وحاشية بدر الدين محمود بن أحمد العيني⁵ المتوفى سنة 855هـ .
- هـ- حاشية النواجي المصري الأديب الشافعي⁶ المتوفى سنة 859هـ .
- و- حاشية ابن أبي الصفا النحوي⁷ المتوفى سنة 861هـ .

¹ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة - دار إحياء التراث العربي - بيروت
155 / 1

² - هدية العارفين للبغدادي دار الفكر - بيروت 1402هـ - 1982م 184 / 2

³ - محمد بن خليل بن هلال الحلبي نور الدين القاضي أبو البقاء الحنفي ، له : حاشية على مغني اللبيب ، وشرح التطريف ، وشرح الشذور وغير ذلك ، انظر هدية العارفين 184 / 2

⁴ - كشف الظنون 155 / 1

⁵ - نفسه 155 / 1

⁶ - محمد بن حسن بن علي النواجي شمس الدين المصري ، الأديب الشافعي ، له : الأصول الجامعة لحكم حرف المضارعة ، وحاشية على التوضيح ، وروضة المجالسة وغير ذلك ، انظر

هدية العارفين 200 / 2

⁷ - كشف الظنون 155 / 1

ز- " حاشية ابن قطلوبغا " سيف الدين محمد بن محمد البكتيري¹ المتوفى في حدود سنة 870هـ² .

ح- " رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك " وهو حاشية محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم المالكي³ المتوفى سنة 880هـ⁴ ، بتحقيق ودراسة أحمد نصر، وهي رسالة ماجستير برقم 52168 مركز الملك فيصل.

ط- وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركي⁵ المتوفى في حدود سنة 890هـ. ي- " التوشيح على التوضيح "⁶ وهو للشـيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة 911 هـ .

¹ - محمد بن محمد بن عمر بن قطلوبغا سيف الدين البكتيري ، عالم بـفقه الحنـفية مصري وصفه ابن الهمام بمحقق الديار المصرية ، له : الحواشي على التوضيح ، وشرح تنقيح القرافي وغير ذلك ، الأعلام للزركلي ط5 1980م - دار العلم للملايين - بيروت 7 / 50

² - كشف الظنون 1 / 155

³ - عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد الأنصاري السعدي العبادي المالكي ، من علماء العربية ، مولده ووفاته بمكة ، أثنى عليه السيوطي والسخاوي خيرا ، له : هداية السبيل في شرح التسهيل ، وحاشية على التوضيح وغير ذلك ، مات سنة 880 هـ . الأعلام 4 / 42

⁴ - كشف الظنون 1 / 155

⁵ - إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد الكركي أبو الوفاء برهان الدين ، قاض من فقهاء الحنفية ، كان من خاصة قايتباي ، له : فيض المولى الكريم ، وحاشية على توضيح ابن هشام ، مات سنة 890 هـ كما في كشف الظنون 1 / 155 ، وحد الزركلي وفاته سنة 922 هـ . الأعلام 1 / 46

⁶ - كشف الظنون 1 / 154

ك- " حاشية اللقاني " العلامة ناصر الدين أبي عبد الله محمد اللقاني المالكي¹ المتوفى سنة 958هـ .

ل- " هداية السالك على أوضح المسالك " ² للشنواني ، أبي بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي بن وفاء الشنواني الشريف التونسي الأصل المصري المولد والدار الشافعي المتوفى سنة 1019هـ³ .

م- "شرح التوضيح"⁴ لابن مهدي ، أبي الطيب الحسن بن يوسف بن مهدي العبوداي الزياتي المالكي المعروف بـ" ابن مهدي " ⁵ المتوفى سنة 1023هـ.

¹ - محمد ناصر الدين اللقاني أبو عبدالله المصري المالكي ، له : حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلى في الأصول ، وشرح خطبة مختصر الشيخ خليل ، مات سنة 958هـ . هدية

العارفين 2 / 244

² - هدية العارفين 1 / 239

³ - تونسي الأصل مصري المولد والدار ، شافعي ، وهو خال الشهاب الخفاجي ، له : حاشية على شرح الأزهرية ، وحاشية على شرح القطر ، وحاشية على شرح الشذور وغيرها ، مات سنة

1019هـ . هدية العارفين 1 / 239

⁴ - هدية العارفين 1 / 291

⁵ - له : حاشية على شرح الآجرومية ، وحاشية على مختصر الشيخ خليل ، وحاشية على شرح اللامية للمكلائي، مات سنة 1023هـ . هدية العارفين 1 / 291

- ن- " تكميل المرام بشرح شواهد ابن هشام ¹ للشيخ محمد بن عبد القادر الفاسي المتوفى سنة 1116هـ² ، وهو شرح لشواهد التوضيح ، وعلى هذا الشرح حاشية للشيخ ياسين بن محمد غرس الدين الخليلي الأزهري المدني المتوفى سنة 1086هـ³ .
- ص- " حاشية ابن كيران ⁴ للشيخ محمد الطيب بن عبد المجيد بن عبد السلام بن كيران المالكي الفاسي المتوفى سنة 1227هـ⁵ ، وقد طبعت هذه الحاشية بفاس في جزأين سنة 1315هـ .
- ع- " حاشية ابن قسارة ⁶ أبي الحسن بن إدريس بن علي قسارة الفقيه، المالكي المغربي المتوفى سنة 1259هـ⁷ .

¹ - هدية العارفين 2 / 309

² - محمد بن عبد القادر بن علي بن أبي المحاسن يوسف الفاسي الفقيه المالكي ، له : تحفة المخلصين ، والتقييد ، وشرح شواهد الموضح لابن هشام وغير ذلك ، مات سنة 1118هـ . هدية العارفين 2 / 309

³ - ياسين بن محمد الخليلي ، ويعرف بابن غرس الدين ، وبالخطيب الخليلي ، فاضل من أهل المدينة أصله من الخليل بفلسطين ، تولى التدريس والخطابة والإمامة في المسجد النبوي بعد عمه ، له : شرح على ألفية العراقي ، وشرح رياض الصالحين ، وغير ذلك . مات سنة 1086هـ . الأعلام 8 / 130

⁴ - الأعلام 6 / 178

⁵ - وله تصانيف منها : شرح الحكم العطائية ، ومنظومة في المجاز والاستعارة وحاشية على الأوضح ، انظر الأعلام 6 / 178

⁶ - الأعلام 4 / 263

⁷ - وهو فقيه مالكي مغربي ، أخذ عن ابن كيران وابن الحاج ، له : حاشية على شرح البناني ، وحاشية على التوضيح وغير ذلك . انظر الأعلام 4 / 263

- ف- " نظم أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " للشيخ أبي عبد الله محمد بن حمدون ابن الحاج السلمي المتوفى سنة 1274هـ¹ .
- وعلى هذا النظم شرح للمؤلف، أسماه " كشف الخفاء والغطاء " وقد طبع النظم مع شرحه بفاس سنة 1318هـ² .
- ق- حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهرى على التوضيح ، وهي مطبوعة طبعة قديمة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة سنة 1343هـ .
- ر- " تهذيب التوضيح " للأستاذين: الشيخ أحمد مصطفى المراغى المتوفى سنة 1371هـ ، والشيخ محمد سالم علي المتوفى بعد سنة 1344هـ .
- وقد اختصر الأستاذان " التصريح بمضمون التوضيح " وأخرجاه في جزأين، يضم الأول منهما "علم النحو" والثاني "علم الصرف"، مع بعض زيادات من كتب القوم، وطبع بالقاهرة سنة 1329هـ، والكتاب بجزأيه قد تكرر طبعه .
- ش- " بغية السالك إلى أوضح المسالك " للشيخ عبد المتعال الصعيدي المصري الأزهرى المتوفى بعد 1390هـ فقد حقق الشيخ رحمه الله " التوضيح " وكتب عليه تعليقات مفيدة ، ونشرته مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة في 322 صفحة، وظهرت الطبعة الرابعة سنة 1388هـ.
- ت- " هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك " للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، المتوفى سنة 1393هـ .
- ي- " منار السالك إلى أوضح المسالك " للأستاذ محمد عبد العزيز النجار، والشيخ محمد عبد العزيز حسن ، ونشرته المطبعة الرحمانية بالقاهرة لأول مرة سنة 1349هـ.
- إضافة إلى كتاب الشيخ خالد الأزهرى الشهير " التصريح بمضمون التوضيح " .

¹ - وهو أديب فقيه مالكي من أهل فاس ، له : حاشية على تفسير أبي السعود ، والمقامات

الحمدونية وغير ذلك ، انظر الأعلام 4 / 275

² - معجم المطبوعات لسركيس حتى 1339 هـ (1919م) للأستاذ يوسف إيلان سركيس -

1346 هـ - 1928م - مطبعة سركيس - مصر ص 70

فكتابٌ بهذا الكمّ من الحواشي والشروح والتعليقات عليه لا شك أنه شرح كبير من مؤلف كبير مثل ابن هشام، على نظم كبير كالخلاصة ، لإمام كبير مثل ابن مالك. ولأهمية هذا الكتاب جاءت أهمية اعتراضات صاحبه ابن هشام على خلاصة ابن مالك، فابن هشام شرح الألفية وانتقدها في بعض المواضع ، ونحن في هذا البحث نرصد هذه الاعتراضات ، وندرسها لنرى موضوعيتها ودقتها ، ونبين مدى دقة هذه الاعتراضات.

وعمل في هذا البحث يتلخص في النقاط الآتية:

- 1- استقرأت " أوضح " ابن هشام ، واستخرجت انتقاداته لابن مالك التي صرح بمخالفته له فيها ، من بداية الكتاب إلى باب (لا) العاملة عمل (إن).
- 2- وقفت عند كل مسألة منها بحسب ترتيبها في الكتاب ، وناقشتها نقاشاً علمياً مختصراً ، مستدلاً لقول ابن مالك وقول مخالفيه ، ثم ناقلاً ترجيحات النحاة، ثم أبين رأيي المتواضع في ذلك إن ظهر لي رجحانه .
- 3- ترجمت للأعلام الواردة أسماؤهم في البحث ترجمة مختصرة.
- 4- وضعت فهرس للمحتوى، والآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والقوافي ، والمصادر والمراجع .

ومما ينبغي التنبيه له أن ابن هشام تعرض لآراء ذكرها ابن مالك في التسهيل دون الألفية، وناقشها ابن هشام في أوضحه واعترض عليها، فلا تدخل في بحثي هذا، ولا أتعرض لها، لأنني أناقش اعتراضات ابن هشام على ابن مالك في ألفيته فقط دون غيرها.

المسألة الأولى: علامة فعل الأمر:

عند الحديث عن الأفعال وأقسامها وعلامة كل قسم، جرى الحديث عن فعل الأمر وعلامته، فقد قال ابن مالك:

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صة وحِيل

فالأمر إذن يعرف بدلالته على الطلب مع قبوله نون التوكيد، نحو: قومَنَّ، فإن قبلت الكلمة النون ولم تدل على الطلب فهي مضارع نحو، وإن دلت على الطلب ولم تقبل النون فهي اسم فعل، ومثّل لها ابن مالك بـ"صه وحيهل"، وهنا اعتراض ابن هشام فقد مثّل لها بـ"نزالٍ ودراكٍ" وقال: "وهذا أولى من تمثيل ابن مالك بصه وحيهل، فإن اسميتهما معلومة مما تقدم¹، لأنهما يقبلان التتوين"².

وهذا الاعتراض من ابن هشام فيه نظر، فإن النون في "صه وحيهل" تختلف عن النون التي تلحق بفعل الأمر، فالنون في فعل الأمر نون توكيد، بينما في "صه وحيهل" نون تتوين تتكبير، وكذلك فابن مالك لا يريد حدّ الاسم بل يريد حد فعل الأمر، "وكلامه هنا في تمييز الأفعال بعضها من بعض"³، لا التمييز بين الأفعال والأسماء، فليس موضوعه بيان اسمية "صه وحيهل" حتى يقال إنهما يقبلان التتوين من قبل ذلك، بل القصد بيان علامة فعل الأمر، وإنما أتى بـ"صه وحيهل" للتمثيل فقط.

وقد انتقد الشيخ خالد الأزهرى ابن هشام في اعتراضه هذا بأنه هو نفسه وقع فيما اعترض به على ابن مالك، وذلك عندما مثّل باسم الفعل المضارع "أفّ" في الحديث عن الفعل المضارع، مع أنها تقبل التتوين من قبل مثل "صه وحيهل"، فقال بعد نقله اعتراض ابن هشام: "وعلى هذا كان ينبغي للموضح أن لا يمثل فيما تقدم بأفّ، لأنها تقبل التتوين، فاسميتها معلومة مما تقدم أيضاً"⁴.

¹ - أي عند الحديث عن علامات الاسم.

² - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام - منشورات المكتبة العصرية - صيدا -

بيروت 29 / 1

³ - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ت 790هـ بتحقيق الدكتور عبدالرحمن سليمان العثيمين - 1428هـ - 2007م - جامعة أم

القرى بمكة المكرمة 1 / 64

⁴ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى بتحقيق محمد باسل عيون السود ط1

1421هـ - 2000م - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 1 / 40

وكذلك أورد الأزهرى على ابن هشام استشكالا ينقض اعتراضه فقال: "ثم النظر في هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيدخلان في علامة الأمر، أو لا فيخالف ما اختاره - يعني ابن هشام - أولا فيهما"¹.
فمما سبق يتبين أن اعتراض ابن هشام على ابن مالك في هذه المسألة ليس له وجه صحيح.

المسألة الثانية: شروط إعراب الأسماء الستة:

من المعلوم أن الأسماء الستة وهي: أب، أخ، حم، ذو، فو، هن، ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء.

ولهذا الإعراب شروط:

الأول: أن تكون هذه الأسماء مكبرة غير مصغرة، فإن صغرت أعربت بالحركات الظاهرة.
والثاني: أن تكون مفردة غير مجموعة أو مثناة ، فلو تثبتت أعربت إعراب المثني، أو جمعت أعربت بالحركات الظاهرة .

والثالث: أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم ، فلو أضيفت لياء المتكلم فإنها تعرب بالحركات المقدرة .

وهذا الشرط الأخير هو محل الشاهد، ويقول ابن مالك موضحا له:

وشرط ذا الإعراب أن يضافن لا لليا كجا أخو أبك ذا اعتلا

واعترض ابن هشام على هذا الإطلاق بقوله: "و(ذو) ملازمة للإضافة لغير الياء، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها"².
ووافقه الشيخ خالد الأزهرى على اعتراضه هذا³.

¹ - شرح التصريح 1 / 40

² - أوضح المسالك 1 / 41

³ - شرح التصريح على التوضيح 1 / 59

وأقول : لعلّ ابن مالك لم يقصد ذكر ملازمة (ذو) للإضافة بقدر ما قصد نفي إضافتها إلى ياء المتكلم هي وأخواتها ، فـ(ذو) ملازمة للإضافة ، ولكنه يريد نفي إضافتها وأخواتها إلى ياء المتكلم عند إعرابها إعراب الأسماء الستة ، بدليل أن النحاة ذكروا ما ذكره ابن مالك من قبله ، فالجزولي يقول : " أخوك وأخواته الخمس ؛ ستّتها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم كانت بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرا " ¹ .

و(ذو) تضاف إلى أسماء الجنس غير الظاهرة وليست صفة ، كقولك : هذا ذو علم ، وقد تضاف إلى العلم والجملة على وجه الندور ، كما في الحديث : (أنا الله ذو بكة) ² وقولهم : اذهب بذئ تسلم ، " وفي نكت السيوطي أن إضافته إلى العلم قليلة ، وإلى الجملة شاذة " ³ .

و(ذو) هذه غير (ذو) الطائفة الموصولة كقول الشاعر :

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت ⁴

¹ - المقدمة الجزولية بتحقيق د.شعبان عبدالوهاب محمد ط 1 1408 هـ - 1988 م - دار أم القرى للطبع والنشر والتوزيع - مكة المكرمة ص 114 ، والجزولي هو عيسى بن عبدالعزيز بن يّلبخت البربري المراكشي العلامة أبو موسى الجزولي ، لزم ابن بري في مصر ، وأخذ عن الشلوبين وابن معط ، كان إماما لا يشق غباره ، له : الجزولية ، وشرح أصول ابن السراج ، مات سنة 607 هـ . بغية الوعاة 2 / 236 ص 15 .

² - أخرجه الديلمي 4 / 384 برقم 7116 والبيهقي في شعب الإيمان باب حديث الكعبة والمسجد الحرام .

³ - حاشية الصبان حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية فيصل البابي الحلبي 1 / 135

⁴ - من الوافر لسنان بن الفحل : الإنصاف 773 ، والخزانة 2 / 511 ، وابن النازم ص 34 ، والأشموني 1 / 158 .

وكذلك فإن في إضافة (ذو) إلى الضمائر خلافاً ، فسيبويه يمنعه ، والمبرد يجيزه¹ .

" ومن أجاز ذلك قال في الإضافة إلى ياء المتكلم (ذِي) كقولهم (فِي) " ² .
لذا كله ، كان كلام ابن مالك في محله ، حيث أشار إلى أن الأسماء الستة كي تعرب إعرابها المشهور فإنها تضاف إلى غير ياء المتكلم ، ولا وجه لاعتراض ابن هشام عليه .

المسألة الثالثة: ضمائر النصب المنفصلة :

قال ابن مالك:

وذو انتصاب في انفصال جعلا إياي، والتفريع ليس مشكلا

فإن ؛ ضمائر النصب المنفصلة هي : إياي للمتكلم ، وإياه للغائب ، وإياك للمخاطب، وفروعها : إيانا ، إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهن ، إياك ، إياكما ، إياكم، إياكن .

هذا مذهب ابن مالك تبعاً للخليل ومن سار على دربه ؛ أن (إياك) وأخواتها عبارة عن ضمائر أضيفت إلى الضمائر التي بعدها : الهاء والكاف والياء... الخ، فهي ضمائر أضيفت إلى ضمائر .
واعترضه ابن هشام وقال : " المختار أن الضمير نفس (إيا) وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة " ³ .

¹ - انظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان بتحقيق د حسن هندواي - ط1

1426هـ - 2005م دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع - الرياض 1 / 160

² - التذييل والتكميل 1 / 160

³ - أوضح المسالك 1 / 89

وهذا الذي اعترض به ابن هشام هو مذهب سيبيويه والبصريين¹ ، وهناك مذاهب أخرى :

فقد ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من (إياك وإياه وإياي) هي الضمائر المنصوبة ، وإليه ذهب ابن كيسان² .

وذهب آخرون إلى أن (إياك) وأخواتها بكمالها هي الضمائر المنصوبة ، ورجحه ابن الأنباري³ .

وعليه ؛ فاعترض ابن هشام قول من الأقوال المعتبرة في تفسير ضمائر النصب المنفصلة ، كما هو رأي ابن مالك كذلك ، لكن عند النظر يمكن الاعتراض على ابن هشام بأن " تعريف الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و(إيا) بمفردها لا تدل على شيء من ذلك ، فكيف تسمى ضميرا "4 .

"فـ(إيا) لا يفيد معنى بانفراده ، ولا يقع معرفة ، بخلاف غيره من المضممرات ، فخصّ بالإضافة عوضا عما منعه "5 .

وعلى كلّ ، فهذه مسألة كما يقول الشاطبي " لا ثمره لها في الصناعة ، ولا فائدة في الكلام "6 .

1 - الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري بتحقيق د.جودة مبروك ، ط1 مكتبة الخانجي -

القاهرة ، ص 555

2 - اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري بتحقيق غازي طليمات ط1 1416هـ - 1995م -

دار الفكر - دمشق 1 / 479

3 - الإنصاف ص 561

4 - عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للعلامة محمد محيي الدين عبدالحמיד محقق

الأوضح 1 / 89

5 - الإنصاف ص 555

6 - المقاصد الشافية 1 / 289

المسألة الرابعة: الترتيب بين اللقب والكنية :

إذا اجتمع الاسم واللقب فإنه يؤخر اللقب وجوبا على الأفضح¹ ، لكن المسألة هنا لو اجتمع لقب وكنية ، " والكنية ما أضيف إليه الأب أو الأم ، واللقب ما غلب على المسمى حتى اشتهر به على جهة الرفعة أو الضعة"² .

فالحديث عن ترتيب الكنية واللقب إذا اجتمعا ، فابن مالك يرى أنه يجب تأخير

اللقب كذلك عن الكنية فقال :

واسما أتى وكنية ولقبا وأخرن ذا إن سواه صحبا

فـ(ذا) اسم إشارة إلى الاسم الأخير المذكور وهو اللقب ، ويعني أنه يجب تأخير

اللقب عن غيره إذا اجتمع معه³ .

¹ - انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان بتحقيق د.رجب عثمان محمد ط1

1418هـ - 1998م - مكتبة الخانجي - القاهرة 2 / 965 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى

لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة 761هـ بتحقيق محمد محيي

الدين عبدالحميد - دار إحياء التراث العربي - بيروت 1383هـ - 1963م - ص 97

² - المقاصد الشافية 1 / 358

³ - انظر شرح المكودي بتحقيق د.فاطمة الراجحي ، 1412هـ - 1993م جامعة الكويت 1 /

واعترض ابن هشام على ابن مالك ذلك فقال : " وفي نسخة من الخلاصة¹ ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كـ (أبي عبدالله أنف الناقة) ، وليس كذلك"² .
وقد أيد المرادي قول ابن مالك ، وقال معللاً تأخير اللقب عن غيره : " لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غير الإنسان كبطة ، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي ، وذلك مأمون بتأخيره "3 .

وقال الخضري في معرض حديثه عن اللقب والكنية : " رجح كثير وجوب تأخيره عنها أيضا لما مر في الاسم " وقد كان قال في تأخير اللقب عن الاسم :
" ولا يجوز تقديم اللقب حملا على النعت ، لأنه يشبهه بالإشعار بالصفة ، ولئلا يتوهم إرادة مسماه الأول في نحو : بطة وأنف الناقة ، وحمل الباقي عليه ، ولتأخره عن الاسم وضعا ، فكذا لفظا "4 .

وعلى كل ، فالقولان معتبران مشهوران ، بل قد جاء قليلا تقدم اللقب على الاسم ، كقوله :

¹ - قال الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد في هامش الأوضح 1 / 130 : " النسخة التي يشير إليها المؤلف في هذه العبارة هي النسخة المشهورة التي بين أيدينا ، والتي شرح عليها الأشموني وابن عقيل وغيرهما " ويقصد البيت الذي ذكرناه آنفا . ويبدو أن ابن هشام كانت لديه نسخة تختلف عن التي بأيدينا ، والبيت الذي في نسخته ليس فيه تأخير اللقب عن الكنية ، ونسخة ابن هشام سبق وأشار إليها المرادي فقال في شرحه 1 / 392 : " وفي بعض نسخ الألفية : وإذا اجعل آخر إن اسما صحبا " ثم قال : " وما سبق أولى ، لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية " .

² - أوضح المسالك 1 / 130

³ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي بتحقيق د . عبدالرحمن علي سليمان ط1 1428هـ - 2008م دار الفكر العربي - القاهرة ص 1036 . وعبارة ابن مالك هذه التي نقلها المرادي في الكافية وشروحا 1 / 391

⁴ - حاشية الخضري على ابن عقيل ، بضبط وتصحيح يوسف البقاعي 1415هـ - 1995م بإشراف مكتب البحوث والدراسات دار الفكر - بيروت 1 / 63

أنا ابن مَزِينِيَا عمرو وجدي أبوه منذرٌ ماء السماء¹
ومع تعليل المرادي والخضري قد يتضح رجحان ما اختاره ابن مالك من وجوب تأخير اللقب عن الاسم والكنية .

المسألة الخامسة : مجيء الوصف مبتدأ:

من المعروف في باب الابتداء أن المبتدأ يحتاج لخبر ، تقول : زيد عاذرٌ من اعتذر ، وقد يأتي المبتدأ وصفا يستغني بمرفوعه عن الخبر ، تقول : أقائم زيد .
" والمراد بالوصف ما كان كضارب أو مضروب من الأسماء المشتقة وما جرى مجراها باطراد ، ومن الابتداء بالمشقق : أضارب الزيدان ؟ وما مضروب الزيدان ... ومثال الابتداء بما جرى مجرى المشتق باطراد : أقرشي قومك ؟ ² .

والخلاف في هذا الوصف ، هل يجب اعتماده على استفهام أو نفي ؟

قال ابن مالك :

وأول مبتدأ والثاني فاعلٌ أغنى في "أسارِ ذان" ؟

وقس وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو : فائزٌ أولو الرشد

فابن مالك يرجح اعتماد الوصف على الاستفهام أو النفي ، لكنه لا يوجب ، وهذا ما اعترض عليه ابن هشام ، فإنه يرى وجوب اعتماد الوصف على الاستفهام أو النفي ، فقد قال :

" ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام ، نحو :

خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما³

¹ - من الوافر لأوس بن الصامت الصحابي أخي الصحابي الجليل عبادة بن الصامت رضي الله عنهما ، انظر ارتشاف الضرب 2 / 965 وأوضح المسالك 1 / 127 وحاشية الخضري 1 /

² - شرح التسهيل لابن مالك بتحقيق د. عبد الرحمن السيد ودمحمد المختون 1 / 268

³ - صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

ونحو:

أقاطن قوم سلمى أم نوا ظعنا¹

خلفا للأخفش والكوفيين، ولا حجة لهم في:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا²

خلفا للناظم وابنه، لجواز كون الوصف خبرا مقدما، وإنما صح الإخبار به عن

الجمع لأنه على (فعيل) فهو على حد ﴿وَالْمَلَكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾⁴ⁿ³.

إذا لم تكونا لي على من أقاطع

ولا يعرف قائله، انظر أوضح المسالك 1 / 189 وشرح ابن الناظم ص 41 وشواهد العيني 1 /

305

¹ - صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

ولا يعرف قائله، انظر أوضح المسالك 1 / 190 وشرح ابن الناظم ص 41 وشواهد العيني 1 /

303

² - صدر بيت من الطويل، وعجزه:

مقالة ليهبي إذا الطير مرت

وينسب إلى رجل طائي، انظر شواهد العيني 1 / 306 وشرح ابن الناظم ص 41 أوضح

المسالك 1 / 191، ووهم الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد رحمه الله محقق الأوضح فجعل

الشطر الأول عجزا والشطر الثاني صدرا، ووهم مرة أخرى حينما علق على قول ابن هشام

السابق "خلفا للأخفش والكوفيين" فقال: "وعبارة الناظم في الألفية تدل على موافقة هذا

المذهب.. فكان يجب على المؤلف أن يشير إلى موافقة الناظم للأخفش والكوفيين "الأوضح 1

/ 191 مع أنه بعد سطر فقط ذكر خلاف الناظم وابنه، فرحمة الله عليهم جميعا.

³ - سورة التحريم، آية 4

⁴ - أوضح المسالك 1 / 188-194

وما ذكره ابن هشام هو مذهب البصريين عدا الأخفش¹ .
 قال العيني : "ومجيء الوصف بلا اعتماد قبيح عند سيبويه² سائغ عند الكوفيين"³.
 وكذا أجازة الأشموني ووصفه بالقلّة 4 ، وقال ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن
 مالك : "وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف" 5 ، وكذا أجازة السهيلي في
 نتائج الفكر 6 .

وقال أبو حيان رادا موجّها البيت الذي استشهد به الكوفيون وابن مالك : "وليس
 فيه عندي دليل ، لأنّ خبيراً فعيل ، يصح أن يخبر به عن المفرد والمنتى والمجموع ، ولا
 سيما ورود ذلك في الشعر كما أخبروا بعدو وصديق ، قال الله تعالى : {والملائكة بعد ذلك
 ظهيري} 7 ، وقال بعض العرب :

..... هنّ صديق⁸

1 - انظر شرح ابن عقيل بتحقيق الشيخ محمد محيي عبدالحميد ط20 1400 هـ - 1980 م -

دار مصر للطباعة 1 / 189

2 - كتاب سيبويه بتحقيق عبدالسلام هارون عالم الكتب ببيروت ط3 1403 هـ - 1983 م - 1

127 /

3 - شواهد العيني 1 / 306

4 - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بتحقيق طه عبدالرؤوف سعد - المكتبة التوفيقية -

القاهرة 1 / 306

5 - شرح ابن عقيل 1 / 194 وانظر شرح التسهيل 1 / 269

6 - ص 328

7 - سورة المنافقون ، آية 4

8 - هذه جملة من بيت لجرير من الطويل يقول فيه :

نصّب الهوى ثم ارتمين قلوبنا بأعين أعداء ، وهن صديق

وهو في ديوانه ص ص 372 واللسان (صدق) والتذييل والتكميل 4 / 25

وإذا احتمل أن يكون مثل هذا لم يكن فيه دليل قاطع¹ .

لكن ابن مالك استشهد بببيت آخر ، وهو قول الشاعر :

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال : يا لا²

" فـ(خير) مبتدأ ، و(نحن) فاعل ، ولا يكون (خير) خبراً مقدماً ، ولا (نحن) مبتدأ ، لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعال التفضيل و(من) ، وهما كمضاف ومضاف إليه ، فلا يقع بينهما مبتدأ ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه ، وإذا جعل (نحن) مرتفعاً بـ(خير) على الفاعلية لم يلزم ذلك ، لأن فاعل الشيء كجزء منه³ .

وقد ذكر الشاطبي أن ابن خروف تأول البيت بأن (نحن) تأكيد للضمير في (خير)⁴.

وتبقى المسألة أن ابن مالك يجيز هذه المسألة على القلة ، أما الكثير عنده فكما يقول

البصريون : الأصل اعتماد الوصف على الاستفهام أو النفي .

المسألة السادسة : وقوع الظرف والجار والمجرور خبراً :

الخبر يأتي على أشكال متعددة، فقد يأتي مفرداً كقولك : المؤمن فطن ، وقد يأتي

جملة فعلية أو اسمية كقولك : اللسان يورد صاحبه المهالك ، وكقولك : المسلم بيته عامر بالقرآن .

ومن أنواع الخبر التي ذكرها ابن مالك وغيره: الظرف والجار والمجرور، كقولك :

زيدٌ عندنا ، والرجل في بيته ، قال ابن مالك :

وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جر ناوين معنى "كائنٍ" أو "استقر"

¹ - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان بعناية سيدني جلازر - 1947م -

نيوهافن - أمريكا ص 37

² - من الوافر لزهير بن مسعود الضبي ، انظر شرح التسهيل لابن مالك 1 / 273 وقد نسبه

الشاطبي في المقاصد الشافية 1 / 603 إلى الفرزدق ، وقال محققه : " لم أجده في ديوانه

المطبوع " ، والذي نسبه إلى زهير الضبي أو سويد على الشك عنده هو أبو زيد في النواذر ص

185

³ - شرح التسهيل لابن مالك 1 / 274

⁴ - المقاصد الشافية 1 / 603

فابن مالك يرى أن الخبر يأتي ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ويكون له تعلّق بمحذوف واجب الحذف ، هذا المتعلق قد يكون اسماً كما عند الأخفش وغيره ، وهو : كائنٌ أو مستقرٌ ، أو فعلاً كما عند البصريين ، وهو : يكون أو استقر ، وكلاهما جائز عند ابن مالك .

واعترض ابن هشام على رأي ابن مالك وضعفه ، وقال بعد نقله مذهب ابن مالك :

" والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف ، وأن تقديره كائن أو مستقر ، لا كان أو استقر ، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله :

فإن فؤادي عندك الدهر أجمع¹ 2

فابن هشام يرى أن المتعلق المحذوف هو الخبر ، بل ويرى أن تقديره اسم وليس فعلاً خلافاً للبصريين ووفقاً للكوفيين ، فيرى أن التقدير كائن أو مستقر ، وليس كان أو استقر .

وهذه المسألة اختلف فيها النحاة : في الظرف والجار والمجرور إذا وقع موقع الخبر : هل الخبر هو متعلق الجار والمجرور والظرف فقط كما يقول ابن هشام تبعاً لغيره ؟ أم هو مجموع المتعلق والجار والمجرور والظرف ؟ أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط كما يرى ابن السراج³ ومن تبعه ؟ .

¹ - عجز بيت من الطويل ، صدره :

فإن يك جثمانى بأرض سواكم

وينسب لجميل بثينة ولكثير عزة ، انظر التذييل والتكميل 4 / 55

² - أوضح المسالك 1 / 201

³ - انظر منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان بعناية سيدني جلازر -

1947م - نيوهافن - أمريكا 1 / 63 ، وقد نقل الفارسي هذا الرأي عنه في العسكريات ص

105 وذكر أنه ذهب إلى هذا في بعض كتبه ، ولم يسم الكتاب .

والحقيقة أن لفظ الناظم موهم ، فلا يتضح هل يريد أن الجار والمجرور والظرف قسم برأسه وهو الخبر كما يرجح الشاطبي¹ ؟ أم أنه يريد مجموع الجار والمجرور مع متعلقهما كما يراه أبو حيان ؟ حتى إن الشاطبي قال :

" فالحاصل أن تقدير كائن أو استقر أمر معنوي اقتضته الصناعة ، لا حقيقي لفظاً ،

وهو تحقيق في الموضوع إن كان الناظم قد قصده ، فلفظه يقتضيه ، وهو رأي المحققين كابن السراج والفارسي والشلوبين وغيرهم ، ولذلك جعلوا (زيد في الدار) قسماً من أقسام الكلام برأسه كما فعل الفارسي في أول الإيضاح² 2 " 3 .

بينما أبو حيان يجعل رأي ابن السراج ومن تبعه رأياً يختلف عن رأي ابن مالك ، وأن ابن مالك يجعل الجار والمجرور والظرف مع المتعلق خبراً⁴ .

ولكن رأي ابن هشام الذي اعترض به يخالف الرأيين المحتملين لقصد ابن مالك ، فابن هشام يرى أن الخبر في هذه الحالة هو المتعلق المحذوف وحده كما سبق بيانه .

وقد فصل الشاطبي القول في هذه المسألة وأطال النظر فيها ، وأتى بالأقوال جميعها ، وسرد أدلة كل فريق وقام بالرد عليها ومناقشتها ، بما يغني عن الإطالة بإعادة ذكرها أو مناقشتها ، ثم رجح رأي ابن مالك⁵ .

المسألة السابعة : عطف المرفوع على محل اسم إن :

إذا أتى بعد اسم إن وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان :

أحدهما : النصب ؛ عطفاً على اسم إن ، نحو : إن زيدا قائمٌ وعمراً .

¹ - المقاصد الشافية 2 / 11

² - الإيضاح للفارسي 43 ، 47-49

³ - المقاصد الشافية 2 / 5-6

⁴ - منهج السالك ص 42

⁵ - المقاصد الشافية 3 - 19

والثاني : الرفع ؛ نحو : إنّ زيدا قائمٌ وعمرٌ ، واختلف في سبب الرفع :
 فذهب الشلوبين¹ ، وابن أبي الربيع² ، وأبو علي في الإيضاح³ ، والزجاجي⁴ في الجمل ،
 وحمل كلام سيبويه⁵ عليه ، أن هذا الاسم مرفوع بالعطف على اسم إنّ باعتبار أصله ،
 فإنه قد كان مبتدأ مرفوعاً قبل دخول الناسخ عليه ، " وهذا الرأي هو المشهور ، وهو
 ظاهر كلام ابن مالك⁶ حيث يقول :

وجائز رفعك معطوفاً على منصوب (إنّ) بعد أن تستكملاً

بل قد ذكر في التسهيل الإجماع على ذلك فقال : " يجوز رفع المعطوف على
 اسم إنّ ولكن بعد الخبر بإجماع ، لا قبله مطلقاً " ⁷ .
 وحكاية الإجماع أنكرها أبو حيان وقال : " حتى إن صاحب هذه الأرجوزة قال في
 بعض كتبه : يجوز رفع المعطوف على اسم إنّ ولكن بعد الخبر بإجماع ، وليس كما
 ذكر ، وقد جهل الخلاف في ذلك " ⁸ .

قلت : لعلّ كلام أبي حيان يحمل إشارة من إشارات كثيرة تدلّ على شيء من
 تحامله على ابن مالك ، بدليل أن ابن مالك ذكر في نفس كتابه الذي ذكر فيه الإجماع
 خلاف الكسائي قائلاً بعد ذكره الإجماع : " خلافاً للكسائي " ⁹ .

1 - التوطئة للشلوبين بتحقيق د. يوسف المطوع ط2 1401هـ - 1981م ص 233

2 - البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع بتحقيق د. عياد الثبيتي ط1 1407هـ -

1986م - بيروت - دار الغرب الإسلامي 2 / 797

3 - الإيضاح ص 116

4 - انظر البسيط في شرح الجمل 2 / 791

5 - الكتاب 2 / 144

6 - شرح ابن عقيل 1 / 376

7 - شرح التسهيل لابن مالك 2 / 47

8 - منهج السالك ص 81

9 - شرح التسهيل 2 / 47 وانظر أسرار العربية بتحقيق محمد بهجة البيطار - المجمع العلمي

العربي بدمشق ص 151-152

وكأن ابن مالك لم يعتبر خلاف الكسائي خرقاً للإجماع ، أو أنه قصد أن عطف الاسم المرفوع لا يكون إلا بعد استكمال الخبر مطلقاً ، سواء كان معطوفاً على محل الاسم أو غير ذلك .

وقد سبق المراديُّ ابن مالك في نقله الاتفاق فقال : " وتلخيص هذه المسألة أن نصب المعطوف بعد الخبر وقبل الخبر جائز في الجميع ، وأما رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله في (إنّ ولكنّ) باتفاق ، و(أنّ) بعد العلم أو ما في معناه على المختار"¹. بل أكد ابن عقيل والشاطبي كلام المرادي وابن مالك فقال ابن عقيل : " فيجوز رفع الاسم الذي صحب العاطف بعد اسم إنّ وخبرها بإجماع من النحاة"² .

وقال الشاطبي: " وأما العطف باعتبار الموضع - وأعني موضع اسم إنّ أو موضع إنّ واسمها - فلا يخلو أن يكون المعطوف واقعاً قبل الخبر أو بعده ، فإن كان بعده فجائز أيضاً بغير خلاف عند النحويين على الجملة ، نحو قولك : إنّ زيدا قائم وعمر ، ومنه قوله تعالى {إن الله بريء من المشركين ورسوله}³"⁴ .

على أنه من الإنصاف أن نذكر أن ابن الأنباري قد ذكر خلافاً بين البصريين والكوفيين حول العطف على موضع إنّ واسمها أو على موضع اسمها ، فأنكره الأولون وأجازها الآخرون⁵ .

وقد ضعف ابن هشام رأي ابن مالك هذا الذي يقول فيه إنّ الاسم المرفوع بعد تمام إنّ واسمها وخبرها معطوف على محل اسم إنّ ، ورأى ابن هشام أنّ رأي المحققين

¹ - توضيح المقاصد والمسالك 1 / 535

² - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل بتحقيق د محمد كامل بركات - جامعة الملك

عبدالعزیز - دار الفكر بدمشق 1400هـ - 1980م - 1 / 335

³ - سورة التوبة ، آية 3

⁴ - المقاصد الشافية 2 / 366

⁵ - الإنصاف في مسائل الخلاف ص 158 وأسرار العربية ص 151-152

من النحاة على أن هذا المرفوع " مبتدأ حذف خبره ، أو بالعطف على ضمير الخبر ، وذلك إذا كان بينهما فاصل ، لا بالعطف على محل الاسم " ¹ .

وعلى أنه مبتدأ فتكون الواو العاطفة من باب عطف الجمل ، وهذا رأي الفراء ² ، والمبرد في المرجوح عنده ³ وغيرهما ، وحمل عليه كلام سيبويه على الأظهر كما قال الشاطبي ⁴ ، ورجحه أبو حيان ⁵ ، وابن عقيل ⁶ ، والأشْمُونِي ⁷ ، بل لقد حمل الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد كلام ابن مالك على هذا التأويل والتفسير ⁸ .

على أن المبرد رجّح رأياً آخر ، وهو أن المرفوع معطوف على محل إن ، لأن موضعها الابتداء " فإذا قلت : إن زيدا منطلق ، فمعناه : زيد منطلق " ⁹ .

وقد رجّح ابن جني كون المرفوع معطوفاً على محل اسم إن ، وعلل ذلك بقوله:

" ولا يجوز العطف على معنى الابتداء مع بقية أخواتها لزوال معنى الابتداء منها " ¹⁰ .

¹ - أوضح المسالك 1 / 358

² - معاني القرآن للفراء ط3 1403هـ - 1983م - عالم الكتب - بيروت 1 / 310-311

³ - المقتضب للمبرد بتحقيق عظيمه - - عالم الكتب - بيروت 4 / 111

⁴ - المقاصد الشافية 2 / 367

⁵ - منهج السالك ص 81

⁶ - شرح ابن عقيل 1 / 376

⁷ - شرح الأشْمُونِي 1 / 448

⁸ - انظر تعليقه على الأوضح 1 / 357 وهو بعيد .

⁹ - المقتضب 4 / 111

¹⁰ - اللمع لابن جني بتحقيق د. سميح أبو مغلي 1988م - دار مجدلاوي للنشر - عمان ص

ووضّح ذلك ابنُ مالك فقال : " وأيضاً فـ(إنّ) وأخواتها مشبهة بالأفعال لفظاً ومعنى واختصاصاً ، فلا عمل للابتداء بعد دخولها ، كما لا عمل له بعد دخول الأفعال الناسخة " 1. سه

ولعل ترجيح جملة من أئمة النحو بمن فيهم سيبويه في الفهم الصحيح لكلامه ، وكذلك كثير من الأئمة كالمبرد والفراء ، ومن شراح الألفية كأبي حيان وابن هشام وابن عقيل والشاطبي والأشموني وغيرهم كما مر بيانه ، لعل ترجيحهم جميعاً يقوي القول بأن هذا المرفوع مبتدأ قد حذف خبره ، بخلاف ما اختاره ابن مالك رحمة الله على الجميع .

وبعدُ ؛ فهذه جملة من الاعتراضات التي أوردها ابنُ هشام في شرحه على ألفية ابن مالك المشهور بالأوضح ، من بداية الكتاب إلى باب (لا) العاملة عمل (إنّ) ، والتي انتقد فيها آراء واختيارات لابن مالك في ألفيته ، طرحتها على بساط النقد والدراسة ، وناقشتها نقاشاً علمياً مبسطاً، أثبتت فيه مدى دقّة هذه الاعتراضات من عالم كبير كابن هشام لإمام كبير كابن مالك .

¹ - شرح التسهيل 2 / 49

فهرس المصادر والمراجع

- الأزهرى، الشيخ خالد، شرح التصريح على التوضيح بتحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.
- الأشموني، شرح على ألفية ابن مالك بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- ابن الأنباري، أسرار العربية بتحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق.
- البغدادى، هدية العارفين، دار الفكر، بيروت.
- الجزولي، المقدمة الجزولية بتحقيق د. شعبان عبد الوهاب، دار أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1408هـ-1988م.
- ابن جني، اللع بتحقيق د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1988م.
- حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب بتحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م.
- أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل بتحقيق د. حسن هنداي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 1426هـ-2005م.
- أبو حيان، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك بعناية سيدني جلازر، نيوهافن أمريكا، 1947م.
- الخصري، حاشية على شرح ابن عقيل بضبط وتصحيح يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1415هـ-1995م.
- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي بتحقيق د. عياد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ-1986م.
- الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980م.

- سركييس، يوسف إيلان، معجم المطبوعات حتى 1339هـ (1919م)، مطبعة سركييس، مصر، 1346هـ-1928م.
- سيبيويه، الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ - 1983م.
- الشاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية بتحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1428هـ - 2007م.
- الشلوبين، التوطئة بتحقيق د. يوسف المطوع، ط2، 1402هـ-1981م.
- الصبان، محمد، حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية؛ فيصل البابي الحلبي.
- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك بتحقيق الشيخ محمد محيي عبد الحميد، دار مصر للطباعة، ط20، 1400هـ - 1980م.
- ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد بتحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1400هـ-1980م.
- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب بتحقيق غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ-1995م.
- الفارسي، أبو علي، العسكريات بتحقيق د. علي المنصوري، 2002م.
- الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ - 1983م.
- ابن مالك، شرح التسهيل بتحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون.
- المبرد، المقتضب بتحقيق عضيمه، عالم الكتب، بيروت.
- محمد محيي الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، مطبوع بحواشي أوضح المسالك.
- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك بتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1 1428هـ - 2008م.
- المكودي، شرح ألفية ابن مالك بتحقيق د. فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، 1412هـ-1993م.

- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1383هـ-1963م.